

CD/PV.933  
31 July 2003

# مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

---

المخضر النهائي للجلسة الثالثة والثلاثين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الخميس، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كارلو تريزا (إيطاليا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة ٩٣٣ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية أن أنقل أحر تمنيات المؤتمر وتقديره للسفير سيفو جورج نيني من جنوب أفريقيا الذي غادر جنيف في نهاية حزيران/يونيه.

وعلى قائمتي لجلسة اليوم العامة المتحدثون التالون: الصين، السفير هو اكسياودي؛ والاتحاد الروسي، السفير سكوتنيكوف؛ واليابان، السفير إينوغوشي؛ وصربيا والجبل الأسود، السيدة دوسانكا ديفجاك - توميك؛ وإيطاليا، السفير كارلو تريزا.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول، أود أن أدلي ببيان بصفتي الرئيس الإيطالي الجديد لمؤتمر نزع السلاح.

فإنه لشرف كبير لي أن أترأس مؤتمر نزع السلاح في مستهل فترة تولي وظيفتي في جنيف.

وخلال الأسابيع الثلاثة التي أمضيتها حتى الآن في المدينة، حاولت أن أتشاور مع أكبر عدد ممكن من رؤساء الوفود، وكذلك مع فريق المنسقين. وقد أتاحت لي الفرصة كذلك لكي ألتقي بالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد أوردزونيكيدزي، وبنائب الأمين العام، السيد رومان موري وبموظفيه. وأود أن أشكرهم كلهم على الوقت الذي كرسوه لي، ولا سيما على نصائحهم القيمة. كما أعرب عن امتناني لسلفي السفير ميوليني، الذي ترأس الأسبوع الأول من الرئاسة الإيطالية للمؤتمر.

وسأحاول بقدر المستطاع أن أوجز بعض الاستنتاجات التي استخلصتها من تلك المشاورات. فهذه الاستنتاجات قد تكون مفيدة، وآمل هذا، وكأساس ممكن للمضي قدماً بعملنا. ولا أزعج أنني أتحدث نيابة عن أي عضو من أعضاء المؤتمر. ومع ذلك، فإن ما أقدمه إليكم الآن ليس بموقف وطني.

فخلال المشاورات التي أجريتها لم يشكك أي أحد في التهديد المتواصل الذي تشكله إمكانيات نشر أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية. وفضلاً عن ذلك، لم يعبر أي شخص عن شكوكه في ضرورة التصدي لهذه التهديدات بواسطة نزع السلاح، ومراقبة الأسلحة، وعدم الانتشار، وفي بعض الحالات، التدابير المضادة للانتشار. وفي رأيي، فإن الحد الفاصل بين هذه الجوانب الأربعة للمشكلة، غير واضح دائماً، وأنه من الصعب في بعض الأحيان التمييز بينها بدقة.

وتنظر غالبية كبيرة من الدول الأعضاء إلى مؤتمر نزع السلاح على أنه محفل أساسي للتفاوض بشأن نزع السلاح، وإلى جنيف بوصفها مركزاً متميزاً لدراسة ومناقشة وتطوير قضايا نزع السلاح الرئيسية ورقابة الأسلحة وعدم انتشارها. وحقاً فإن المؤتمر لم يدخل في مفاوضات موضوعية منذ عام ١٩٩٩. ومع هذا، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل السجل التفاوضي الرائع للاتفاقيات والمعاهدات التي جرى التفاوض بشأنها بنجاح وأبرمت هنا، مثل معاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية.

وهذا السجل الإيجابي يجعلنا فخورين بأن نجلس في هذه القاعة ويجب أن نشجع أنفسنا على المضي قدماً نحو أهداف جديدة ونتائج تفاوضية جديدة.

ولا تعني الحقيقة القائلة بأن مؤتمر نزع السلاح هو محفل تفاوضي أن نتفاوض "دون توقف". وأعتقد أنه من الأجدر أن نخصص بعض الوقت للتفكير، والإبقاء على رأس المال الفريد هذا من المعرفة والتجربة والحكمة والمهارات التفاوضية حياً حتى تظل هذه الآلة تسير بسلاسة وجاهزة دائماً للعمل عندما يحين وقت التفاوض. وأعتقد أن هذا يعكس مع بعض الفوارق، آراء الكثير ممن تشاورت معهم حتى الآن. وثمة قدر من الإحباط المشروع الناجم عن انعدام التقدم والذي يعوضه بشكل كبير الإنجازات الملحوظة والتطور الذي حدث في مجالات أخرى التي شارك فيها معظمنا، مثل الأسلحة التقليدية، وعدم الانتشار النووي والبيولوجي. والمؤتمر يجد ذاته والممثلون المفوضون أمامه، ليسوا هم المسؤولون عن الجمود الحالي، والذي يعزى بالأحرى إلى الظروف الدولية القائمة.

ومع ذلك فما زلت أعتقد أن دولنا ملتزمة بالوسائل المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف نزع السلاح. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا النهج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بقرارها ٥٦/٢٤ تاء. وذلك هو الموقف نفسه الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي، الذي يشرفني أن أمثل رئاسته. ففي اجتماع المجلس الأوروبي في تسالونيك في ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام، أعلن "أن نرحبنا سيسترشد بالتزامنا بالتمسك وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ ودعمنا للمؤسسات متعددة الأطراف المكلفة بالتحقق والتمسك على التوالي بالامتثال لهذه المعاهدات".

وفي هذا السياق، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن إعجابي بالطريقة التي ترأست بها زميلتي من اليابان السفيرة إينوغوشي، التي ترأست الاجتماع المعني بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، ونجحت في الإبقاء على هذه العملية في إطار الأمم المتحدة المتعددة الأطراف أثناء الاجتماع الأول الذي ينعقد كل سنتين، والذي عقد في نيويورك منذ عدة أسابيع. ولا نستطيع أن نتجاهل أن ثمة عمليات أخرى تجري في إطار أخرى؛ وأشير هنا مثلاً إلى تلك العمليات الدولية مثل اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد ومدونة السلوك الدولية ضد انتشار القذائف البالسستية التي أبرمت في لاهاي، وهي قائمة تستوجب قدراً متزايداً من الدعم الدولي؛ فقد أصبحت أدوات حقيقية لنزع السلاح وبناء الثقة فضلاً عن تداعياتها الإنسانية.

لقد سبقني إلى هذه المنصة رؤساء لهذا المؤتمر أكثر مني خبرة وحنكة، حاولوا إيجاد حلول لمشكلة برنامج عمل المؤتمر.

ولا أنوي أن أقترح أي صيغ جديدة أو حيل جديدة. ولقد أنجز عمل قيم هنا طوال السنوات الماضية والأمر يحتاج إلى المزيد للتغلب على المأزق الذي يواجهنا والذي يمكن أن أسميه "النواة الصعبة" في عمل مؤتمر نزع السلاح. وأود في البداية أن أشير إلى مبادرة السفراء الخمسة.

ولا أحتاج إلى أن أضيع وقتكم لوصف هذا الاقتراح. فقد درست جميعاً هذا الاقتراح بصورة أفضل مني، وأمضيت وقتاً طويلاً سواء في صياغته أو في تحليله. وكان لي شرف مناقشته مع اثنين من واضعيه اللذين ما زالوا في جنيف، وهما السفير دميري من الجزائر والسفير لينت من بلجيكا. وكما أشير مؤخراً، فقد ساند عدد كبير من البلدان هذا الاقتراح، كما أن عدداً ملحوظاً من البلدان لم يبد أي اعتراضات. وقد اكتشفت أثناء مشاوراتي الدعم الكبير لوثيقة الاقتراح الذي يمكن أن يعتبره البعض بمثابة أكثر الاقتراحات تقدماً وأكملها بالنسبة لبرنامج العمل. وثمة عدد كبير من بنود الوصايا العشر لسنة ١٩٧٨ مدرج في هذا الاقتراح، مما يوحي، ومن بين جملة أمور أخرى، بإنشاء أربع لجان مخصصة للبدء في برنامج عمل فعال. ومن بين المقترحات التي قدمت إلي أثناء مشاوراتي، توخي أحدها البدء ببند أو أكثر من بنود وثيقة السفراء الخمسة؛ وليس بالضرورة بأشدها إثارة للجدل. فوثيقة السفراء الخمسة لم تكن تعني، كما أفهمها، أن تكون الحزمة الوحيدة التي "إما تؤخذ أو إما أن تترك". فالإمكانية تظل مفتوحة أمامنا لكي نقطف بعض الفاكهة الناضجة من هذه الشجرة. ودعوني ألاحظ أنه أثناء مشاوراتي، سجلت دعماً واسعاً جداً للبدء في مفاوضات معاهدة حظر المواد الانشطارية. وتستوجب الأولويات الأخرى كذلك دعماً عريضاً وإن لم يكن إجماعياً. وذكر لي العديد من الزملاء الأولوية التي يولونها للمسألة النووية بمختلف جوانبها. والبيان الذي وضعه السفير بروشيه من المملكة المتحدة بخصوص هذه المسألة في ١٢ حزيران/يونيه، يبدو لي وكأنه إسهام مستكمل وبناء في هذه المناقشة.

وأثيرت كذلك مسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ودعوني أذكر في هذا السياق بأن السفير لينت، اقترح في الجلسة العامة المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ونيابة عن السفراء الخمسة، إدخال بعض التعديلات على الفقرة ٤ من اقتراحهم، والمتعلقة بمسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد استرعت انتباه زملائي إلى هذه النقطة وأعتقد أن الاقتراح ما زال محل دراسة في بعض العواصم. والاقتراح، كما تعلمون، هو تنقيح هذه الفقرة مع أخذ آخر التعديلات التي قدمتها الصين في الاعتبار.

وقد أعرب الكثير منكم تعلقهم بتصميم العمل التقليدي لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الأصلي لأن هذه البنود ما زالت صحيحة وأن معظم القضايا لم تحل بعد. ومن ثم فإنه من غير الممكن وضعها على الرف دون التصدي لها. وبناء على ذلك، فإنني الآن على استعداد للنظر في الاقتراحات المقدمة من الوفود بخصوص هذه القضايا التي ستناقش خلال دوراتنا القادمة. وفي الوقت ذاته، لا يمكنني أن أتجاهل وجهة نظر من يرون أن الوقت قد حان لتحديث جدول عملنا في ضوء الحقائق الجديدة والتطورات الأخيرة. وقد أشار سلفي السفير ميولين مراراً إلى هذه القضية أثناء بيانه الأول كرئيس للمؤتمر، والذي كان أيضاً بمثابة خطاب وداعه. وتبعاً لهذه الملاحظات واحتراماً لأولئك الزملاء الذين لفتوا انتباهي إلى هذه القضية، دعوني أقول إنني أجد بعض الجدارة في التصدي للمواضيع الجديدة. وهذا النهج هو في رأبي، لا يتعارض بل يتكامل مع النهج المؤسسي الذي عبر عنه السفراء الخمسة.

ولا أدعي أنني أرتاد أرضاً جديدة، نظراً لأنني أفهم أن فتح المناقشة أمام مواضيع جديدة يعود إلى اقتراح أصيل قدمه السفير سود من الهند أثناء رئاسته. وسوف أكون مستعداً لبحث أي مقترحات ممكنة من الوفود بشأن معاودة النظر في ذلك في ضوء التطورات الأخيرة. وبما أن هذه المقترحات هي في الواقع مواضيع جديدة، فربما

كان من المستحسن التصدي لها على أسس غير رسمية. وقد يمنحنا ذلك الفرصة لمعالجة هذه القضايا بطريقة تشجّد الفكر، مع محاولة استخلاص مواضيع وأفكار لكي ينظر فيها المؤتمر؛ ومع ذلك فإنه يجب علينا ألا تغيب عن بالنا ولايتنا التفاوضية.

ولقد أشار سلفي أثناء الجلسة العامة للمؤتمر المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه إلى البنود التالية: التعرض الأكبر من جانب المؤتمر لطموحات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ وإمكانية قيام معظم مؤسسات نزع السلاح ومنع الانتشار بإلقاء بيانات أمام مؤتمر نزع السلاح؛ وقضية الأسلحة الإشعاعية، وقضية الصك الدولي الذي سيعتمد عندما يصل برنامج العمل المعني بحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى مرحلته النهائية.

وأظن أن كل ذلك يمكن أن يناقش بصورة مشروعة. ودعوني أضيف أنني أرى أنه قد يكون من المفيد دراسة الكيفية التي يمكن بها لهذه الموضوعات الجديدة أن تؤثر على القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وكيف يمكن لها في الواقع أن تتلاءم مع المفاوضات. وعلى سبيل المثال، فإن مسألة الأسلحة الإشعاعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة أخرى ذات أهمية متنامية وهي العلاقة بين الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل، والتي كانت موضع توافق في الآراء في قرار الجمعية العامة عام ٢٠٠٢. وقد أثار السفير ساندرز من هولندا بالفعل هذه القضية منذ عدة أسابيع مضت. والواقع، أنه بالإضافة إلى المواد الكيميائية والبيولوجية، فإن المواد الإشعاعية يمكن أن تستخدم بصورة أسهل من طرف المنظمات الإرهابية لتهديد مجتمعاتنا وإنزال الخسائر غير المقبولة بها. وينبغي التصدي لمشكلة الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل الآن، لا لأنها تشغل العناوين الرئيسية، ولكن لأنها تشكل تهديداً حقيقياً. ولقد رأينا ما تستطيع المجموعات الإرهابية القيام به مع الطائرات المدنية؛ ولنا أن نتخيل ما هي الخسائر الفادحة التي قد تسببها إذا ما كان في حوزتها أسلحة دمار شامل. ولا نستطيع الانتظار حتى تقع الأسلحة الإشعاعية في أيديها، ومن ثم تصبح سلاحاً، حتى تتفاعل. وإنني لعلّى وعي تام بالعمل القيم الذي تم منذ عقد مضى في هذا المؤتمر، وكذلك بالزخم الذي أعطته ألمانيا العام الماضي عند مناقشة هذا الخطر. وقد أبلغ الوفد الفرنسي المؤتمر مؤخراً بنتائج قمة الثمانية الكبار التي عقدت في إيفيان. وقد صدر بهذه المناسبة بياناً مخصصاً وخطة عمل بشأن المواد الإشعاعية. وكما تعلمون، فإن طبعة أيار/مايو من "مخفل نزع السلاح" الصادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مكرسة بالكامل لقضية الإرهاب النووي.

وثمة موضوع آخر أعتقد أنه يمكن معالجته بصورة مشروعة بموجب "المواضيع الجديدة" هو الجهد الكبير الذي بذله عدد متزايد من البلدان لمساعدة بلدان أخرى في إزالة أسلحة الدمار الشامل. وأنا أشير هنا إلى ما يأتي حالياً تحت مسمى "البرامج التعاونية للحد من التهديدات"، الذي يستهدف دعم نزع السلاح، ورقابة وسلامة المواد الحساسة، والتسهيلات والخبرة. وهو جهد يستحق أن يقدم وأن يناقش في المؤتمر. وكما تعلمون، يجري حالياً جمع موارد مالية لم يسبق لها مثيل، لا سيما في إطار مجموعة الثمانية الكبار، لإزالة مخزونات أسلحة الدمار الشامل.

ولقد أشار الكثير منكم إلى الصعوبات التي لا يستطيع المؤتمر حالياً التغلب عليها والتي ينبغي أن تناقش في العواصم؛ وإني أوافق على ذلك تماماً. ولكن هذا لا يعني أن نتخلى عن واجباتنا. فأنا أتفق مع من يعتقدون أننا يجب أن نعمل الآن بكل قوة لكي نتجنب سنة أخرى فارغة. وينبغي لعواصمنا وشبكاتنا الدبلوماسية أن تشارك أكثر فيما يدور في خاطر هذا المؤتمر: وينبغي النظر في قضايانا على مستوى سياسي أعلى. والتقدير الكبير واجب حيال من نجح من بيننا في اجتذاب المسؤولين الحكوميين عندنا لكي يخاطبوا المؤتمر. وينبغي أن نجعل مواضيعنا ولغتنا - المليئة بالمصطلحات المغلقة - أكثر فهماً وأكثر قبولاً لدى الرأي العام والبرلمانيين والصحافة. ورغم المستوى العالي التقني والفكري للمعارف المطلوبة في هذا الحفل، ينبغي لنا ألا نصبح نادياً "للمثاليين" الذين يعيشون في برج عاجي. وينبغي أن نحاول كذلك، وبقدر الإمكان، الحفاظ بل وتعزيز مستوى انتسابنا إلى المؤتمر.

وفي الختام، ونتيجة لمشاوراتي، دعوني أقول إنني معجب بالمستوى المهني والفكري لأعضاء هذا المؤتمر. ومن ثم فإنه من دواعي اعتزازي أن أعين هنا. وسأحاول بقدر الإمكان وبالتشاور مع الجميع، وخاصة مع فريق المنسقين، والرئاسات السابقة والقادمة، الحد من الفجوة بين مختلف المواقف وإعادة الحيوية إلى المؤتمر. وهذا الهدف يمكن بلوغه رغم أنه يتطلب قدراً ضخماً من العمل من جانبنا ومن جانب عواصمنا. ولكنني أظن أن مسؤولية الجهد الأكبر تقع على عاتقنا نحن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير هو أكسياودي.

السيد هو (الصين) (مترجم عن الصينية): السيد الرئيس، إن الوفد الصيني يرحب بكم بكل حرارة في جنيف ويسعد أن يراكم ترأسون عمل مؤتمر نزع السلاح. وقبيل البدء في هذه الدورة، انتهزتم الفرصة للتشاور مع مختلف الأطراف بغية معاونة المؤتمر على استئناف عمله الموضوعي. وإننا نقدر عالياً هذه الجهود. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر من سبقوك من الرؤساء السفير وهلان والسفير ليفي على مساهمتهما.

أود اليوم أن أتناول مسألة حظر حدوث أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وقبل كل شيء، أود في إيجاز استعراض تاريخ جهود الوفد الصيني في مجال الترويج لمسألة منع حدوث أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتسليح هذا الفضاء الخارجي، في مؤتمر نزع السلاح.

ففي ١٩٨٥، قدمت الصين أول ورقة عمل لها بشأن حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وعنوانها "مواقف الصين الأساسية بشأن حظر حدوث أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي". كما وردت في الوثيقة CD/579. وفي عام ٢٠٠٠، قدمنا إلى مؤتمر نزع السلاح ورقة عمل أخرى عنوانها "موقف الصين واقتراحاتها بشأن سبل التصدي لمسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح"، والواردة في الوثيقة CD/1606. وهاتان الوثيقتان تبينان بصورة شاملة المواقف الرئيسية للصين حيال هذه المسألة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدمنا ورقة عمل وردت في الوثيقة CD/1645، وعنوانها "العناصر الممكنة لصك قانوني دولي بشأن حظر تسليح الفضاء الخارجي". وبالبناء على هذه النصوص، وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدمت الصين والاتحاد الروسي وبمشاركة وفود فييت نام، وإندونيسيا، وبيلاروس، وزمبابوي والجمهورية العربية السورية معاً، ورقة عمل عنوانها

"عناصر ممكنة من أجل اتفاق قانوني دولي مقبل بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد أو استخدام القوة ضد أجسام الفضاء الخارجي"، وقد وردت في الوثيقة CD/1679، والتي حسنت وكمّلت ورقة العمل CD/1645.

وعلى مدى العام الماضي وأكثر، عقد وفدا الصين والاتحاد الروسي عدداً من الاجتماعات الإعلامية والمناقشات والمشاورات الثنائية بشأن ورقة العمل CD/1679. وفي أثناء هذه العملية، أبدى عدد من الوفود الأخرى تعليقات بناءة أو اقترحت إدخال تعديلات. وقد جمعنا ذلك كله في ورقة غير رسمية سنقوم الآن بتوزيعها على كل الوفود.

وتتعلق هذه التعديلات والتعليقات أساساً بعناصر مثل التي وردت في ورقة العمل CD/1679، وهي "التعاريف"، "الالتزامات الأساسية"، "التحقق"، "تدابير بناء الثقة" "تسوية النزاعات"، "التنظيم التنفيذي"، "الإفناء"، "التعاون الدولي"، وغيرها.

وفيما يتعلق بالتعاريف، اقترح ضرورة شرح معنى عبارات محددة مثل "أجسام الفضاء"، "السلح"؛ "الأغراض السلمية"، "مسار القذيفة" وفيما يختص بالالتزامات الأساسية، اقترح أن يزداد التوسع في هذا الفصل أو تنقيحه لكي يغطي مسائل مثل الاختبار، والانتاج، والنشر، ونقل استخدام أسلحة الفضاء الخارجي؛ والوقف التشغيلي المؤقت أو استبدال أو التداخل مع أجسام الفضاء؛ والتجارة الدولية في مجال تكنولوجيا أسلحة الفضاء، والأدوات والبرامج الإلكترونية. أما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، فقد اقترح إدراج الأحكام ذات الصلة في مدونة سلوك لاهاي ضد نشر القذائف الباليستية، ضمن ورقة العمل CD/1679، كوسيلة لكسب دعم الدول الموقعة عليها. وتضم المجموعة كذلك اقتراحات بشأن الإبلاغ المسبق عن السفن الفضائية وإطلاق القذائف الباليستية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكرنا لجميع زملائنا الذين ساهموا في ورقة العمل CD/1679.

وبعض التطورات غير المؤاتية لا تبشر بالخير بالنسبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه التطورات تشمل من جهة، وفاة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتآكل المتزايد للقيود التي فرضها النظام القانوني الدولي على استحداث ونشر أسلحة الفضاء الخارجي. والواقع أنه لم يعد هناك أي قيود قانونية على إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي سوى الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ومن جهة أخرى، تواصل تكنولوجيا أسلحة الفضاء تطورها وتقدمها. وفي الوقت ذاته، أظهرت الحروب الأخيرة والتراعات المسلحة على سطح الأرض الإمكانيات الهائلة العسكرية والاستراتيجية للفضاء الخارجي. والهدف من مراقبة واحتلال الفضاء الخارجي لم يعد مجرد طبعة زرقاء، فهو الآن بالفعل قد نُفذ عن طريق تقنين النظرية والسياسة ذات الصلة، وتعزيز الإدارات العسكرية وتسريع البحوث في مجال نظم أسلحة الفضاء وتطويرها. وإن خطر تسليح الفضاء الخارجي يتصاعد بصورة مطردة.

والفضاء الخارجي هو الإرث المشاع لكل البشر. وينبغي أن تعمل مزايا الفضاء الخارجي على تعزيز السلام لا على عرقلته، وعلى النهوض برفاه جميع الشعوب وتميبتها. ولجميع البلدان الحق والالتزام معاً بضمان

الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك تسليحه. وهذا الطموح المشترك للمجتمع الدولي يتأكد باعتماد قرارات الجمعية العامة سنة بعد أخرى بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإذا ما أردنا حظر أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه، فإننا لا نستطيع أن ننتظر حتى تكون أسلحة الفضاء الخارجي قد وضعت هناك وبدأت في إحداث الخسائر، إننا لا نستطيع أن ننتظر حتى تقوم دولة واحدة بأخذ زمام المبادرة في إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي ثم تحذو بلدان أخرى حذوها، فنحن ببساطة لا نستطيع أن ننتظر انتشار أسلحة الفضاء قبل أن نتخذ أي إجراءات لمنعها. ومفتاح الحل هو اتخاذ إجراءات وقائية، وإلا تعرض للخطر حق جميع البلدان في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بل وأمن موجوداته. والخيار الأمثل هو إبرام اتفاق قانوني دولي، دون أي تأخير، لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومؤتمر نزع السلاح هذا لديه القدرة على تحمل هذه المسؤولية، والالتزام بها.

ولقد سنحت بالفعل أمام الوفد الصيني فرص عديدة لعرض موقفه من التفاوض على صك قانوني دولي بشأن منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. وما زلنا نصر على أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي له أن يبدأ عملاً موضوعياً موجهاً نحو التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وغير ذلك من القضايا الهامة.

وأملنا الوحيد هو أن تساعد هذه المجموعة الجديدة من الوثائق، بالإضافة إلى ورقات العمل الأخرى الخاصة بالمواقف، والمستندات والبيانات بشأن قضايا الفضاء الخارجي، في تعزيز الفهم الشامل لهذه المسائل وأن تؤدي إلى زيادة تطوير ورقة العمل CD/1679. ودعونا نضم جهودنا من أجل السعي إلى إيجاد حلول واقعية تمكن مؤتمر نزع السلاح من معاودة بدء عمله في أقرب وقت.

الرئيس: أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة وعلى استعراضه لتاريخ جهود الوفد الصيني في الترويج لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي داخل مؤتمر نزع السلاح. وإني أتطلع إلى قراءة الوثيقة التي أعلن عن توزيعها. ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير ليونيد سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (مترجمة عن الروسية): سيدي الرئيس، لقد وصلت من منذ مدة قصيرة فقط إلى جنيف بوصفكم الممثل الدائم لبلادكم لدى مؤتمر نزع السلاح، ولذا أود أن أستهل حديثي بالترحيب بكم. وأود كذلك أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن أمني في أنه بفضل مساعدتكم الماهرة، سيحظى البحث عن قرارات كحل وسط بزخم جديد يمكن المؤتمر من الشروع في عمله الموضوعي.

ونحن ممتنون كذلك لسلفكم على جهوده التي بذلها.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عرض وفدا روسيا والصين، مع مجموعة من البلدان المشاركة، ورقة عمل على مؤتمر نزع السلاح عنوانها "عناصر ممكنة من أجل صك قانوني دولي مقبل بشأن منع انتشار الأسلحة في الفضاء



الخارجي، والتهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي" (CD/1679). ويسعدنا جداً ما حصلت عليه هذه الورقة من استجابة. وقد شاركت غالبية الوفود بدور فعال في المناقشات، سواء على صعيد الاجتماعات التي نظمتها الجهات المشاركة، بما في ذلك الندوة المفتوحة التي عقدت خلال شهر شباط/فبراير، والتي حازت على قدر كبير جداً من الحضور، أو على صعيد الاتصالات الثنائية الهامة جداً. وأعربت عدة وفود عن آرائها بشأن هذه المسألة أثناء الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح.

ونتيجة لذلك، أصبحت الورقة الروسية - الصينية أكثر ثراءً بفضل الأفكار المفيدة والاقتراحات المحددة، والتي سعت الجهات المشاركة إلى تجميعها في وثيقة غير رسمية يجري عرضها على المؤتمر هذا الصباح.

ونظراً لأن المبادرة الروسية - الصينية بشأن منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي قد أصبحت موضعاً لمثل هذه المناقشة المتعطشة، فإن ذلك يعد دلالة في نظرنا إلى أولاً أن المشكلات التي تتصدى لها هي موضوع الساعة بشكل كبير، وثانياً أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المؤتمر على استعداد بل وترغب في بدء عمل موضوعي في المؤتمر حول هذه المسألة.

وأود أن أشكر جميع من شارك في المناقشات بشأن ورقة العمل الروسية - الصينية. وتلك المحادثات ستتواصل دون شك، في حين أن العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح لن يبدأ إلا بعد التغلب على مأزق برنامج عمله. وفي هذا السياق، نود مرة أخرى الترحيب بالمبادرة المتطورة للسفراء الخمسة، وهم الرؤساء السابقون لمؤتمر نزع السلاح، ونود كذلك أن نشير إلى أن اقتراح السفير لينت بشأن صياغة ولاية للجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتي قدمها نيابة عن مجموعة السفراء الخمسة في ٢٦ حزيران/يونيه، هو في نظرنا خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل في أن تتمخض الاتصالات الأخرى بشأن المبادرة، عن قرارات تراضي وعن إعادة الشروع في العمل الموضوعي للمؤتمر.

ويظهر التزام الاتحاد الروسي حيال منع انتشار أسلحة في الفضاء الخارجي، في عدد من المبادرات المعروفة جيداً والتي عرضها في الأمم المتحدة. وخاصة، في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اقترحت روسيا إدخال تأجيل بالنسبة لانتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، رهناً بالاتفاق ذي الصلة. ونحن على استعداد لتحمل هذا الالتزام فوراً، إذا ما انضمت إلى هذا التأجيل القوي الرائدة في مجال الفضاء الخارجي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعلن وزير الخارجية الروسي، السيد إيغور إييفانوف، أن بلادنا مستعدة للشروع في تدبير جديد للترويج للانفتاح وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، وذلك بإعطاء إخطار مسبق عن إطلاق السفن الفضائية المقررة، وأغراضها ومؤشراتها الرئيسية. وعقب العمل التحضيري اللازم، بدأ الاتحاد الروسي بصورة أحادية العمل بشأن تنفيذ هذه المبادرة. ويجري الآن الإعلان عن المعلومات الخاصة بالإطلاقات القادمة للسفن الفضائية مقدمة من وزارة الدفاع للاتحاد الروسي والوكالة الروسية للفضاء الجوي، وذلك قبل موعد مثل هذه الانطلاقات على موقع شبكة الإنترنت التابعة لوزارة الخارجية وهي متاحة للجميع.

وإننا نناشد الدول الأخرى التي تمتلك مرافق لإطلاق السفن الفضائية، الانضمام إلينا وأن تعمل كل ما يلزم لبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة إسهامنا المشترك لضمان أن تستخدم موارد الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بما في ذلك المصلحة المشتركة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة، وعلى عرضه للمبادرة الروسية الصينية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان، السفيرة كونيكو أنوغوشي.

السيدة أنوغوشي (اليابان): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحب بكم يا سيادة السفير كارلو تريزا، بما أنكم تتولون رئاسة هيئة نزع السلاح الموقرة عقب تعيينكم مباشرة كسفير لتزع السلاح في جنيف. وإنني أتطلع للعمل معكم بصورة وثيقة لمواصلة هدفنا المشترك، لدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام، وأود أن أعرب عن الدعم الكامل لوفد بلادي لأي جهود قد تبذلونها لبعث زخم إيجابي في هذه المؤسسة، التي ينبغي لها ألا تظل راكدة بعد الآن. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، السفير ماريو ميوليني، على عمله الرائع كرئيس.

لقد طلبت أخذ الكلمة اليوم لإبلاغ المؤتمر بنتائج اجتماع الدول الأول الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك بصفتي رئيسة هذا الاجتماع.

وإن اجتماع الدول الأول هذا الذي عقد في نيويورك من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، شكل جزءاً لا يتجزأ من متابعة مؤتمر عام ٢٠٠١، الذي أوصت فيه الجمعية العامة، ومن بين جملة أمور أخرى، بأنها ينبغي لها أن تدعو إلى عقد مؤتمر في تاريخ لا يتعدى عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والدعوة إلى عقد اجتماع للدول كل سنتين للنظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل.

واشتمل هذا الاجتماع الأول على ١٠ جلسات عامة للنظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل، خصصت جلستان منها للمناقشات المواضيعية في إطار التنفيذ والتعاون الدولي والمساعدة. وألقى ممثلون عن ٩٩ دولة عضو ومراقب إحدى الدول، بيانات بشأن تنفيذها الوطني لبرنامج العمل، كما ألقى عدة منظمات إقليمية ودولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، بيانات بشأن التنفيذ العالمي والإقليمي للبرنامج. وفضلاً عن ذلك، عززت مشاركة مجتمع المنظمات غير الحكومية، داخل قاعة المؤتمر وبواسطة العديد من الاجتماعات الجانبية، الروابط بين الدول والمجتمع المدني.

وقد وفر الاجتماع فرصة ممتازة لتقييم التقدم المحرز والعقبات التي واجهتنا في تنفيذ برنامج العمل على مدى السنتين الماضيتين منذ اعتماده، مما ساعد على تعزيز إحساسنا الجماعي بملكية ومسؤولية العملية التي شرعنا فيها في عام ٢٠٠١. وقد أتاح هذا الاجتماع كذلك للدول فرصة حشد الزخم اللازم لتوليد الرغبة السياسية

والكفاءة المهنية للتغلب على المشكلة. وأعتقد أنه قد ساعد كذلك على تعزيز الشركات من أجل العمل، ووضع مبادرات متنوعة في مجال المساعدة الدولية والتعاون الدولي.

ولقد انصب التركيز الأولي للاجتماع على تنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني، وأبلغت الدول عن المبادرات المختلفة التي اتخذتها بموجب البرنامج منذ مؤتمر ٢٠٠١. وتيسرت المهمة بالتقدم الطوعي للتقارير الوطنية استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ تاء، من طرف ٨٠ دولة عضو، وهو أكثر من أربعة أضعاف العدد الذي قدم في العام الماضي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني البالغ لجميع الدول على الجهود القوية التي بذلتها في هذا الصدد، والتي بينت الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لهذه القضية. وهذه التقارير لم تكن فقط مصدراً مفيداً لتبادل المعلومات لسير عمل الاجتماع الأول، ولكنها عملت كمرجع هام للبلدان المانحة والمتضررة في عملها لتحسين التنفيذ المقبل لبرنامج العمل. وكما لاحظ ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإن "الإبلاغ والتنفيذ هما وجهان لعملة واحدة". ودعنا نأمل أن تحافظ الدول على هذا التوجه الإيجابي في السنوات المقبلة في ميدان تبادل المعلومات.

ولقد تجاوز الاجتماع هدفه الأولي، وأصبح محفلاً لتعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة فيما بين الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات المجتمع المدني من أجل المعركة المشتركة ضد الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وإن الدور الحاسم للتعاون والمساعدة كان عنصراً تقاطعياً قوياً أثناء الأيام الخمسة للاجتماع، وكانت هناك نداءات متكررة لمزيد من المساعدة في جميع المجالات، لا سيما للدول النامية. ولقد تأثرت بصورة خاصة بالمشاركة القوية للدول المتضررة، وكان من المشجع أن نرى استجابة فورية من عدة بلدان مانحة لطلباتها مع عروض تلقائية للدخول في شراكات. وإني أشجع بقوة الدول على الاستفادة من المبادرات القادمة.

وقد سلط الضوء على الضرورة المتنامية من أجل نهج إقليمي، مع الحاجة إلى تبادل معزز للمعلومات والتعاون في مجالات مراقبة الواردات والصادرات، والسمسرة ووضع العلامات، واقتفاء الأثر، وبناء القدرات، من بين جملة أمور أخرى. وقد وجد أنه من الضروري وضع معايير لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، نظراً للعولمة المتزايدة وطبيعة التجارة العابرة للحدود في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومن المشجع جداً أن نرى مختلف المبادرات الإقليمية وقد بدأت تأخذ أشكالها في آسيا وجزر الباسيفيكي، وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وأوروبا وأفريقيا، مما يوفر صورة واضحة وعمق ومدى التزام المجتمع الدولي بكامله حيال العمل معاً في إطار متعدد الأطراف لمكافحة ومنع واستئصال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ووفر الاجتماع كذلك محفلاً يمكن بواسطته حشد الزخم لتوليد الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على المشكلة. وقد اتضحت الأولوية العالية التي أوليت لهذه القضية في سير عمل الاجتماع، والذي أشير إليه أثناء القمة الأخيرة للثمانية الكبار في إيفيان، وضمن إعلان وزراء خارجية في المحفل الإقليمي للآسيان، وكذلك عن طريق خطابات ورسائل الدعم والتشجيع المتلقاة من الرئيس ألفا عمر كونار، رئيس الاتحاد الأفريقي، ومن الرئيس

السابق لجمهورية مالي، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد كولين باول، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد إيغور إيفانوف، ولقد سعدت كذلك عندما رأيت الدول وهي تولي هذه القضية الأولوية العالية بإرسالها رسميين رفيعي المستوى كممثلين في الاجتماع.

وفي كل شرائح الاجتماع، جرى تقاسم ثروة من الأفكار في مختلف القضايا، والتي حاولت أن أعتنمها في موجزي الوقائعي. وبفضل تعاون الدول جميعها، أرفق هذا الموجز بالتقرير الذي اعتمد بالإجماع في الاجتماع. وسيتاح هذا الموجز في المستقبل القريب على موقع الويب لدائرة شؤون نزع السلاح.

ولقد أوضح الاجتماع بكل جلاء المسائل المتعددة الأطراف وأنا نستطيع أن نجعلها تعمل. ولقد أعاد نجاح الاجتماع التأكيد على أهمية التعاون المتعدد الأطراف وبرهن أمام المجتمع الدولي أن التعددية في نزع الأسلحة الصغيرة تعمل بحق. ولا تستطيع أي دولة تعمل بمفردها أن تمنع وتكافح وتستأصل الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولكن ليس هناك أي دولة تعمل وحدها في هذه المعركة، وأعتقد أن هذا الاجتماع شكل حجر الزاوية في تعزيز الجهود المنسقة للمجتمع الدولي حيال الحد من عدد الضحايا في هذا الميدان.

وأمل كبير في أن تستفيد كل الدول من هذه الفرصة لتعزيز التزامها ببرنامج العمل، والبناء على نتائج هذا الاجتماع، واتخاذ خطوات محددة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لاستئصال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل أشكاله خلال سير عمل الاجتماع الثاني لمؤتمر ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وعلينا ألا نفقد هذا الزخم. ودعنا نعمل معاً لرسم مسيرة لتوفير عالم أفضل وأكثر أمنًا وسلاماً وأقل مأساوية من الأجيال القادمة.

وقبل أن أختتم كلمتي، تود اليابان أن ترحب بالإعلان السياسي المعني بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وطرق تسليمها، والذي صدر كمرفق لبيان رئيس الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الآسيان، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في ٢٣ و٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن المشجع جداً أن نرى مثل هذا التشديد على نزع السلاح من طرف الزعماء الآسيويين والأوروبيين في هذا المحفل رفيع المستوى. وكما جاء في البيان، تعتقد اليابان أن التنفيذ الكامل للصكوك الدولية ذات الصلة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية البيولوجية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية وأن الانضمام الأوسع إليها هو أمر ضروري لتعزيز نزع السلاح ومراقبة الأسلحة، مما يسهم في السلم والأمن الدوليين. وفضلاً عن ذلك، تتطلع اليابان إلى القوة المتجددة المتولدة عن هذا الزخم المتراكم في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك عمل هذا المؤتمر.

الرئيس: أشكر ممثلة اليابان الموقرة كرئيسة لاجتماع الدول الأول للأمم المتحدة للنظر في تنفيذ برنامج عمل منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل أشكاله، وعلى بيانها الخاص بنتائج الاجتماع.

أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا والجبل الأسود الموقر، السيدة دوسانكا ديفچاك - توميك.

السيدة ديفجاك - توميك (صربيا والجبل الأسود): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أعرب عن سروري البالغ أن أراكم سيادة السفير تريزا، سفير إيطاليا وممثل لبلد صديق جداً لبلادي، وهو الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، كرئيس لنا. وإنني إذ أخذ الكلمة لأول مرة كممثلة لصربيا والجبل الأسود، وهي دولة مراقبة في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب في البداية عن تقديري لمنحي هذه الفرصة لأتحدث إليكم اليوم. والسبب الرئيسي في ذلك هي المعلومات التي يشرفني أن أنقلها إليكم بناء على تعليمات حكومي.

ففي ٢٠ حزيران/يونيه من هذه السنة، اعتمد برلمان صربيا والجبل الأسود قانوناً بالتصديق على معاهدة حظر الألغام، والمعروف باسم اتفاقية أوتاوا. وستودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة حالما تستكمل الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في التشريع المحلي. ونأمل أن يحدث ذلك قبل الاجتماع الخامس للدول الأطراف في شهر أيلول/سبتمبر هذا في بانكوك.

وباعتماد هذا القانون اتخذت صربيا والجبل الأسود خطوة نهائية على طريق الاندماج الكامل في الأسرة الدولية للدول الأعضاء في هذا الصك الدولي الهام في مجال نزع السلاح. وهذا يمثل برهاناً آخر شفاف على الالتزام الثابت لبلدي حيال الاحترام الكامل للمعايير الدولية في ميدان نزع السلاح، وكذلك حيال المشاركة النشطة في تنفيذها. بل وأكثر من ذلك، فإننا بعمليتنا هذا، أثبتنا ليس فحسب التزامنا الذي لا يقبل أي لبس بالصكوك القانونية الأساسية الدولية القائمة بل أيضاً بالدعم الكامل لعالميتها.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى ما ذكرته بالفعل في عدة مناسبات أثناء اجتماعات الدول الأعضاء في اتفاقية أوتاوا. ورغم أن صربيا والجبل الأسود ليست عضواً في اتفاقية أوتاوا ومن ثم فلا التزام عليها في هذا الصدد، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة قد واصلت أهدافها الإنسانية النبيلة واحترمتها بالفعل طوال الفترة السابقة على الانضمام الرسمي إليها. وعلى ذلك، ومنذ ١٩٩٢، لم تقم بلادي بإنتاج أو نقل أي ألغام برية مضادة للأفراد، كما أن إزالة الألغام في مناطق الحدود مع البلدان المجاورة قد أشرفت على الانتهاء تقريباً. وطبقاً للاتفاق مع حلف الأطلسي، فإن المستندات التقنية الكاملة لحقول الألغام في كوسوفو وميتوهيجا قد سلمت إلى القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (كفور) وبعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، بوصفهما السلطات الدولية المسؤولة في الإقليم، ويجري تقديم برامج تدريبية خاصة في مجال إزالة الألغام وكذلك مساعدة ضحايا الألغام. ورغم الاستعداد المعلن للمشاركة في تدمير مخزوننا من الألغام المضادة للأفراد حتى قبيل الانضمام إلى الاتفاقية، فإن هذا المشروع لم يتحقق كما كنا نرغب بسبب انعدام الموارد المالية، وسيبقى لحين إدراجه في عملية تدمير المخزونات. وتجري الآن بالفعل التحضيرات لتدمير المخزون، كإحدى الالتزامات الرئيسية الناجمة عن الاتفاقية. ولهذا الغرض، فقد أقمنا تعاوناً جيداً مع بعض الأعضاء الرئيسيين في الاتفاقية، وخاصة كندا. وأخيراً، واعتماداً على المساعدة والدعم الدوليين الهامين، فإننا نأمل بفضل انضمامنا إلى النادي الرائع للدول الأعضاء في الاتفاقية، أن تصبح صربيا والجبل الأسود قادرة على الوفاء بكل التزاماتها في الإطار الزمني المحدد.

وختاماً، أود أن أشدد على توقعاتنا بالألا يتأخر الدعم من مؤتمر نزع السلاح لبلادي، لأننا جميعاً نسعى إلى نفس الهدف النبيل.

وآمل أن ينتهي هذا الجزء من دورة ٢٠٠٣ للمؤتمر، بنتائج تؤدي إلى عمل موضوعي أكبر لمؤتمر نزع السلاح، طبقاً لولايته.

الرئيس: أشكر الممثلة عن صربيا والجبل الأسود على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. وأشكرها كذلك على إبلاغها المؤتمر بتصديق بلادها على اتفاقية أوتاوا.

وأود الآن أن آخذ الكلمة بوصفي الممثل عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ويشرفني أن أبلغ مؤتمر نزع السلاح بالبيان الخاص بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي اعتمده رؤساء الاتحاد الأوروبي وحكوماته في اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في تسالونيك في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وأعتقد أن الكثير من القضايا التي عاجلها هذا البيان، والتي ركزت على أسلحة الدمار الشامل وطرق إطلاقها، تم هذا المحفل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي في هذا البيان على أن "انتشار أسلحة الدمار الشامل وطرق إطلاقها مثل القذائف البالسيتية يعتبر تهديداً متنامياً للسلام والأمن الدوليين. وقد سعت بعض الدول أو أنها تسعى إلى استحداث مثل هذه الأسلحة. ويضيف خطر حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية بعداً جديداً إلى هذا التهديد".

وبالإضافة إلى البيان الذي أقدمه لكم، فإن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد بالفعل وثيقة بشأن المبادئ الأساسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطة عمل لتنفيذ المبادئ الأساسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه الوثائق هي وثائق عامة وهي متاحة على موقع الويب الخاص بمجلس الاتحاد الأوروبي (<http://ue.eu.int>). والاتحاد الأوروبي ملتزم كذلك بإعداد استراتيجية متسقة قبل نهاية السنة للتصدي لتهديد الانتشار، وللتطوير المستمر والتنفيذ المتواصل لخطة عمل الاتحاد الأوروبي، وذلك كمسألة ذات أولوية. وكما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية اليوم، فإن النهج الأوروبي يوجهه التزامه حيال مساندة وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات متعددة الأطراف الخاصة بتزع السلاح وعدم الانتشار، ودعم المؤسسات المتعددة الأطراف المكلفة بالتحقق والتمسك بالامتثال لهذه المعاهدات.

والاتحاد الأوروبي ملتزم كذلك بالمراقبة القوية المنسقة وطنياً ودولياً للصادرات والتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الذين يتقاسمون أهدافنا.

وإن الصكوك التي حددها المجلس الأوروبي لأغراض التعامل مع أسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف، تضم معاهدات متعددة الأطراف وآليات للتحقق، ومراقبة منسقة وطنياً ودولياً للصادرات؛ وبرامج تعاونية للحد من التهديدات؛ ووسائل سياسية واقتصادية؛ ومنع أنشطة الاحتياز غير القانونية؛ وكملاً أخيراً، تدابير قسرية تتخذ طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي بتنفيذه لخطة عمله، سيركز خاصة على استحداث تأييد عالمي للمعاهدات الرئيسية لترع السلاح وانتشاره، والاتفاقات والترتيبات؛ وتعزيز دعمه السياسي والمالي والتقني للوكالات المكلفة بالتحقق؛ وتعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتعزيز خبرته في التصدي لتحديات الانتشار، وتقوية سياسات مراقبة الصادرات وممارساتها داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، بالتنسيق مع الشركاء؛ وتعزيز تحديد ومراقبة واعتراض الشحنات غير القانونية، وذلك باعتماد عقوبات جنائية وطنية ضد من يساهم في جهود الحيازة غير الشرعية؛ وتعزيز سلامة المواد الحساسة حيال الانتشار، والمعدات والخبرات في الاتحاد الأوروبي ضد الحصول غير المرخص ومخاطر الانحراف؛ وتقوية برنامج الاتحاد الأوروبي التعاوني للحد من التهديد مع البلدان الثلاثية، والذي يستهدف دعم نزع السلاح، ومراقبة سلامة المواد الحساسة، والمرافق والخبرات؛ وأخيراً إيجاد السبل الكفيلة بنشر النفوذ السياسي والدبلوماسي والاقتصادي للاتحاد بأكبر قدر ممكن دعماً لأهدافنا في مجال عدم الانتشار.

هل يريد أي وفد أخذ الكلمة عند هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الجزائر الموقر.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، مشاركة مني مع الزملاء الذين تحدثوا قبلي، أود أنا كذلك أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأود أن أؤكد لكم أن وفد بلادي على استعداد تام لمساعدتكم في المهمة التي تنتظركم.

ويثني وفد بلادي على تصوركم الذي أثنى بيانكم الاستهلاكي. فقد كان بياناً رائعاً وهو شاهد على إمامكم التام بالمناقشات التي تجرى في مؤتمر نزع السلاح. ولا يساورنا أدنى شك في أنه بفضل خبرتكم ومعارفكم في هذا الميدان، سنستطيع تحت قيادتكم إنجاز تقدم حقيقي نحو تحقيق برنامج عملنا. وأرغب كذلك في التأكيد على أننا نتقاسم معكم كل الآراء التي أعربتم عنها في بيانكم، وأنا نتفق معكم في رغبتكم المعلنة بضمان أن تلعب الرئاسة دوراً نشطاً جداً بفضل عملها نحو إيجاد حلول التراضي اللازمة. ولكم أن تتأكدوا أننا سنظل بجانبكم في هذا الصدد.

وكما قلت فإن خطر سنة أخرى فارغة - أو سنة مفقودة أخرى - هو بالفعل أمامنا وهذا يضطرنا إلى العمل معاً بمزيد من العزم. ولا بد من دفع جهودنا إلى الأمام لتحقيق برنامج عمل، قبل نهاية هذا العام إن أمكن، يستجيب لآمالنا ورغباتنا جميعاً. وإنه لمن تقاليد مؤتمر نزع السلاح أن تتقدم بطائفة واسعة من الخيارات وطرح أكثر الأفكار مرونة وإبداعاً، وقد كانت هذه هي الممارسة في الماضي، طوال هذه السنوات التي مضت، وأرى أنه من غير المنصف أن بعض الدوائر السياسية ووسائط الإعلام تعطي المزيد من المصداقية لفكرة أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل شيئاً. وتلك، كما قلت يا سيدي الرئيس، إساءة قبيحة لهذا الجمع الموقر للسفراء والدبلوماسيين، الذين يظهرون أقصى درجات الابتكار وأكبر قدر من الحكمة.

وحقاً فإن ما نسميه أحسن نادي في جنيف - مؤتمر نزع السلاح، لم يصبح في نظرنا منصباً ذهبياً يدر دخلاً ولا يتطلب عملاً من الدبلوماسيين الذين نفذت أفكارهم. فالعكس هو الصحيح، ولذا فإننا نود أن نشاطركم بعض الموضوعات التي تثير التأمل والتفكير.

ومما حدا بنا إلى هذا هو أولاً شعورنا المرهف كبلد من بلدان عدم الانحياز. فإننا نرى أكثر مما قبل، وخاصة بعد الآراء التي أعرب عنها في قمة كوالالمبور، بأنه يتوجب علينا أن نتحرك الآن نحو مرحلة أشد نشاطاً أي مرحلة تساعدنا على أي حال، في إحياء التزامنا الجماعي في مجال نزع السلاح. وإن تغييرات الزخم التي أحدثتها الوضع العالمي الراهن، تضطرننا إلى هذا الاستنتاج، كما تضطرننا إليه الشواغل التي نهمنا. فمشاغلنا ترتبط بتحقيق دفع زخم التقدم التكنولوجي نحو تحسين رفاه البشر أكثر منه نحو المزيد من تكديس الأسلحة. وتلك المعرفة ينبغي أن تخدم التقدم الاجتماعي والثقافي للشعوب وليس لخدمة الهيمنة العسكرية. ونحن نعتقد أن استخدام الفضاء يجب أن يكون في صالح كل البشر وهو الأمر الذي يسبب لنا بالفعل الخوف الشديد من أن نرى الخلط - أو الالتباس - بين الأمور المدنية والأمور العسكرية في بحوث الفضاء وفي استخدام الفضاء الخارجي.

وكل هذا يبين أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يدرك تماماً هذه التحديات، يجب أن يعمل بصورة سريعة جداً وأن يتوصل إلى اتفاق أو يضع برنامج عمل ليستجيب لكل هذه التطلعات. وقد ذكرنا بأن العنصر الرئيسي لقواعد إجراءات المؤتمر هي أنه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، وتلك هي الأمور، وهذه هي الكيفية التي يجب أن تظل عليها.

ولقد اجتمعنا كلنا هنا ليس للتعبير عن مصالحنا وآراءنا الوطنية المختلفة، بل على العكس، لتعزيز إرادة مشتركة كما طلب منا ذلك المجتمع الدولي، إرادة مشتركة لتحقيق نزع السلاح. ولقد وضع عملنا هنا تحت سلطة شخصية سياسية بارزة تقتبس كلماته خارج هذا المبنى، وأنا كلنا دخلنا هذه القاعات، ينبغي لنا جميعاً أن نرفع رؤوسنا وأن نتذكر هذه الكلمات: "يجب على البشرية أن تترع سلاحها أو أن تفتني". ونفس هذه الكلمات يجب أن ترشدنا في عملنا ومن الواضح أنه عندما نتحدث عن البشرية، فإن هذا يعني ألا إمكانية هناك للانتفاص، وأن مفاوضاتنا هنا يجب أن تكون مخلصمة وبنية صادقة.

وقد لاحظنا البارحة تحت رعايتكم سيدي الرئيس، دعماً متنامياً لمبادرة السفراء الخمسة وأنه قد ظهرت الآن على الأقل ثلاث مجموعات تدعمها بالكامل. ومن الواضح أنه ما زال هناك فسحة أمام الحل الوسط، لأن واضعي هذه المبادرة قد صمموها لكي تتلاءم مع سلسلة المقترحات السابقة ولكنهم قد شددوا أيضاً على أنها منفتحة على أي تغيير. وبناء عليه، فما زال هناك محل للتراضي وهنا يأتي دور الرئيس: فإننا نعلم عليكم اعتماداً قوياً للتوفيق بين مختلف الآراء ولكي تقودنا على وجه السرعة نحو برنامج عمل.

ولقد أعرب اليوم عن التزامات هامة في هذه القاعة. وإنني سعيد جداً أن ألاحظ أن زميلنا السفير سكوتنيكوف من الاتحاد الروسي قد اتخذ خطوة ملحوظة في هذا الاتجاه، وانضم إليه مؤخراً سفير الصين وسفير المملكة المتحدة كذلك. ومن بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، أي الخمسة الكبار، فإن هؤلاء هم بمثابة لاعبين هامين وأن كل ذلك يظهر أن ثمة احتمالات اليوم لكي تتمكن من الخروج ببرنامج عمل في المستقبل القريب. وأعتقد أنه ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار حيثما كانت هناك أسباب شرعية لتطوير هذه المبادرة بشكل أكبر: وهذا دوركم يا سيادة الرئيس، الذي يجب أن تقومون به بمساعدتنا. وعلى أي حال، نأمل أن تتمكن في الأسابيع القادمة من أن نضع حداً، وبصورة نهائية، لتعاقب السنوات الضائعة. وأمل ألا تكون هذه هي المرة



السابعة في السلسلة، وهناك أجد نفسي وأنا أفكر في فيلم كان لعنوانه صدىً خاصاً لدينا وهو "سبع سنوات من الحظ السيئ"، وآمل بدلاً من ذلك أن تشقوا طريقاً جديدةً نحو سنوات من الحظ السعيد لنا جميعاً.

الرئيس: أشكر السفير دميري، الممثل الدائم للجزائر، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. وأود كذلك أن أشكره على الثقة التي أولاهها للرئاسة وللمساهمة البناءة التي قدمها لتطوير عمل المؤتمر.

وإذا لم يكن هناك متحدثون آخرون، فإننا بذلك نكون قد اختتمنا عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة في يوم الخميس الموافق ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة العاشرة صباحاً، في قاعة المؤتمرات هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

- - - - -